الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء**

17 **نوفمبر** 2021

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| هيئة حقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 6 |

# مجلس الوزراء يثمن التقدير العالمي لمبادرات المملكة لمكافحة التغيّر المناخي

# مهلة لتصحيح أوضاع الأنشطة البيئية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1919053

**التأكيد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق الأمني الخليجي**

عقد مجلس الوزراء، جلسته أمس -عبر الاتصال المرئي- برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

وفي مستهل الجلسة، اطّلع مجلس الوزراء على مجمل الاجتماعات والمحادثات التي جرت بين المملكة وعدد من الدول الشقيقة والصديقة خلال الأيام الماضية، الرامية لتطوير علاقات التعاون في مختلف المجالات، وتعزيز التنسيق المشترك تجاه القضايا الدولية، ومن ذلك الرسالة التي تلقاها خادم الحرمين الشريفين ـ رعاه الله ـ من صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، والاتصال الهاتفي الذي تلقاه صاحب السمو الملكي ولي العهد - حفظه الله -، من دولة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون.

التغير المناخي

وأعرب المجلس، عن تقديره للترحيب العالمي والإشادة بمبادرات المملكة وجهودها في مجال البيئة والتغيّر المناخي، لاسيما عزمها على الوصول للحياد الصفري من الانبعاثات الكربونية بحلول عام 2060، مجدداً في هذا الصدد ما أكدته المملكة أمام مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 26) في غلاسكو بأسكتلندا، من التزامها بدورها الريادي في تعزيز أمن واستقرار أسواق الطاقة العالمية، في ظل تطوير وتطبيق التقنيات اللازمة لإدارة وتخفيض الانبعاثات.

وزراء الداخلية

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن مجلس الوزراء استعرض ما توصل إليه الاجتماع الثامن والثلاثون لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤكداً أهمية تعزيز العمل الأمني الخليجي المشترك بالمزيد من التعاون والتنسيق؛ لتتواصل مسيرة البناء والازدهار ولتحقيق حياة أكثر أمنًا وتقدمًا لمواطني دول المجلس والمقيمين بها والوافدين إليها.

منتدى باريس

وتطرق المجلس، إلى مشاركتي المملكة في منتدى باريس للسلام، والمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وما اشتملتا عليه من التأكيد على الالتزام بالتعاون وتوثيق العمل متعدد الأطراف لتوفير حلول فاعلة للتحديات المشتركة بين الدول، وبما يُسهم في نشر السلام العالمي، ومد جسور التواصل؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإرهاب الحوثي

وتناول مجلس الوزراء إثر ذلك، عدداً من الموضوعات ومستجدات الأوضاع ومجرياتها على الساحتين الإقليمية والدولية، ومنها ما صدر عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من إدانة هجمات الحوثيين ضد المملكة، والتأكيد على ضرورة خفض التصعيد ووقفه الفوري في مأرب، ودعوة جميع الأطراف اليمنية إلى الانخراط في حوار حقيقي من أجل الوصول إلى حل سياسي شامل لإنهاء الأزمة في اليمن وتخفيف المعاناة الإنسانية عن شعبه.

وجدّد المجلس في ذات السياق، ترحيب المملكة بإدراج مجلس الأمن الدولي (ثلاثة) من قيادات ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران ضمن قائمة العقوبات، لتهديدهم بشكل مباشر للسلام والأمن والاستقرار في اليمن، والتطلع بأن يُسهم ذلك في وضع حدٍ لأعمالها وداعميها وتحييد خطرها عن الشعب اليمني الشقيق ودول الجوار والملاحة الدولية.

الأوضاع في إثيوبيا

وبين معاليه أن مجلس الوزراء تابع تطورات الأحداث في جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، مجدداً دعوة المملكة لجميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار والأعمال العسكرية والعدائية كافة، والعودة إلى الحوار وإيجاد الحلول السلمية، وتوفير الحماية للمدنيين، والسماح للمنظمات الإغاثية والإنسانية بتقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية لهم.

مشاورات مع فرنسا

واطّلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى المجلس إلى تفويض صاحب السمو وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية الجمهورية الفرنسية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

تعاون صحي عالمي

وقرر المجلس تفويض معالي وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث والتوقيع على مشروع اتفاقية بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية والمنتدى الاقتصادي العالمي للتعاون من أجل تعزيز الرعاية الصحية الحكيمة.

حقوق الإنسان

ووافق المجلس تفويض معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان - أو من ينيبه - بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما وافق مجلس الوزراء على تعديل المواد (الخامسة) المتعلقة بتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، و(الثامنة) المتعلقة باجتماعات اللجنة، و(الحادية عشرة) المتعلقة بتكوين لجنة تحضيرية للجنة، من تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (119) وتاريخ 17 / 4 / 1430هـ.

فحص العمالة

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على قواعد عمل اللجنة الدائمة لاعتماد مراكز فحص العمالة الوافدة في الخارج.

أنشطة بيئية

كما وافق مجلس الوزراء على تمديد مهلة (التسعة أشهر) الواردة في الفقرة (3) من البند (ثانياً) من المرسوم الملكي رقم (م / 165) وتاريخ 19 / 11 / 1441هـ، (تسعة أشهر) إضافية، المتضمنة بأن على كل من يمارس أياً من الأنشطة البيئية أو التي لها أثر بيئي تصحيح أوضاعه بما يتوافق مع أحكام نظام البيئة ولوائحه - بعد نفاذه - وذلك خلال مدة لا تتجاوز (ثلاث) سنوات من تاريخ نفاذه.

المشاركة في الدخل

كما وافق مجلس الوزراء على السماح للجهات الحكومية باستخدام المشاركة في الدخل، لتكون أحد أساليب التعاقد لتأمين السلع والخدمات.

موضوعات عامة

وقرر مجلس الوزراء اعتماد الحسابين الختاميين لجامعة طيبة، وجامعة الملك خالد، لعامين ماليين سابقين.

كما اطلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان لمدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

ترقيات للمرتبة الخامسة عشرة

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبة (الخامسة عشرة) وذلك على النحو التالي:

- ترقية أحمد بن إبراهيم بن محمد الفريح إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الطاقة.
- ترقية الدكتور محمد بن مسعد بن محمد السميري إلى وظيفة (كبير مراقبي حسابات) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الطاقة.
- ترقية زيد بن عبدالله بن عبدالرحمن الشبانات إلى وظيفة (نائب المحافظ) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بالمؤسسة العامة للحبوب.

- ترقية إبراهيم بن سعد بن عبدالرحمن الزعاقي إلى وظيفة (مستشار إيرادات) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.مباحثات الطاقة الهيدروجينية

قرر مجلس الوزراء تفويض صاحب السمو الملكي وزير الطاقة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الصيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية وإدارة الطاقة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية في مجال الطاقة الهيدروجينية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# د. الربيعة: المملكة تدعم بسخاء برنامج الأغذية العالمي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1919080

شارك المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية د. عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة كضيف رئيس في اجتماع الدورة الاعتيادية الثانية 2021م للمجلس التنفيذي السنوي لبرنامج الأغذية العالمي **(WFP)** الذي عُقد في العاصمة الإيطالية روما.

وأعرب د. عبدالله الربيعة عن خالص شكره وتقديره لبرنامج الأغذية العالمي ومجلسه التنفيذي على دعوته للمشاركة كضيف متحدث في هذا الاجتماع، مقدمًا التهنئة للبرنامج بمناسبة حصوله على جائزة نوبل للسلام لعام 2020م؛ تقديرًا لدوره الفاعل في التخفيف من معاناة الكثير من المحتاجين حول العالم.وأوضح أن الشراكة بين المملكة وبرنامج الأغذية العالمي تعود إلى أكثر من 45 عامًا، حرصت خلالها المملكة على التعاون البناء مع البرنامج لتمكينه من الوفاء بالتزاماته تجاه المتضررين من الجوع ومن يواجهون نقصًا حادًا في الغذاء؛ لاسيما خلال الكوارث والأزمات والنزاعات والهجرات الداخلية أو العابرة للحدود، حيث كانت البداية في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم عام 1973م وتداعياتها، وقدمت المملكة منحة للبرنامج بين عامي 1975 - 1976م بمبلغ 50 مليون دولار لدعم مشروعاته الغذائية للمتضررين من الأزمة آنذاك؛ مبينًا أن ذلك كان له أكبر الأثر في ترسيخ أقدام البرنامج كمنظمة دولية مرموقة.

وتابع: حينما انفجرت الأزمة المالية العالمية عام 2008م أعلنت المملكة تقديم منحة تاريخية سخية بمبلغ 500 مليون دولار أميركي للبرنامج لتمكينه من استكمال مشروعاته الإغاثية وتوفير الغذاء للملايين من الأشخاص المتضررين من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفي عام 2014م ساهمت المملكة أيضًا بأكثر من 200 مليون دولار أميركي لتوفير الغذاء للأسر النازحة في العراق، واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة لسورية، وكذلك اللاجئون من جنوب السودان والصومال. وأردف د. الربيعة أن المملكة واصلت دورها في مساندة البرنامج، حيث يقدر حجم المساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية للبرنامج بين عامي 2005 - 2021 م فقط بمبلغ مليار و958 مليونًا و555 ألف دولار أميركي تم تخصيصها لدعم 124 مشروعًا في قطاعات الغذاء والأمن الغذائي، هذا بالإضافة إلى منحة المملكة من التمور التي تبلغ 4500 طن والتي تقدم للبرنامج كل عام منذ أكثر من عقدين من الزمن. وأضاف أن العلاقة بين المملكة وبرنامج الأغذية العالمي شهدت تحولاً تاريخيًا منذ مايو عام 2015م؛ بعد تأسيس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - ليكون الذراع الإنساني للمملكة وليدير المساعدات الدولية التي تقدمها ويتولى تنسيقها والإشراف عليها، مفيدًا أنه أصبح لدى برنامج الأغذية العالمي ممثل دائم بالمركز يعمل على إحداث نوع من التنسيق الرفيع المستوى بين الجهتين، ومن ثم فقد أصبح البرنامج من أهم شركاء المركز. وأشار د. الربيعة إلى أنه قد بلغ إجمالي ما تم تقديمه للبرنامج من خلال المركز حتى عام 2021م مليارا و234 مليونًا و942 ألف دولار أميركي ساعدت البرنامج على تقديم المساعدات الغذائية لـ 24 دولة حول العالم في مقدمتها اليمن التي حظيت بقدر كبير من تلك المشروعات؛ حيث نفذ فيها 27 برنامجًا إغاثيًا بمبلغ مليار و164 مليونًا و959 ألف دولار بالشراكة مع البرنامج شملت المناطق الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية التي تتعمد ارتكاب الكثير من الانتهاكات لمنع وصول المساعدات أو السطو عليها وتوجيهها لأغراضها العسكرية.

وقال إن المركز بوصفه كيانًا إنسانيًا متضررًا من تلك الممارسات والانتهاكات التي تحد من آثار المساعدات المقدمة من خلاله يهيب بالمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية وفي مقدمتها برنامج الأغذية العالمي للاضطلاع بدورها في الضغط على تلك الميليشيات للكف عن تلك الممارسات والقبول بالحلول السلمية وفق المرجعيات الثلاث والمبادرة السعودية لإحلال السلام في اليمن. وأكد د. الربيعة أن مركز الملك سلمان للإغاثة يقدر بعمق شراكته الإستراتيجية مع برنامج الأغذية العالمي، إضافة إلى تقديره للسنوات العديدة من التعاون الوثيق بين المملكة والبرنامج، كما يثمّن استجاباته الفاعلة وتدخله السريع في العامين الماضيين في المناطق ذات الاحتياج الشديد التي ضاعفت وطأتها جائحة (كوفيد-19)، وأزمة

التغير المناخي، وغيرها من الأزمات التي شكلت تحديًا كبيرًا لمقدمي المساعدات الإنسانية، لاسيما تأثيرها الكبير في القدرة على الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة.

# هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تباشر عدداً من القضايا الجنائية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1919082

صرح مصدر مسؤول في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بأن الهيئة باشرت عدداً من القضايا الجنائية خلال الفترة الماضية، وجارٍ استكمال الإجراءات النظامية بحقهم.

وكانت أبرز القضايا على النحو الآتي:

القضية الأولى: تورط (3) مواطنين من منتسبي رابطة العالم الإسلامي لحصولهم على مبلغ (5.767.500) خمسة ملايين وسبع مئة وسبعة وستين ألفاً وخمس مئة ريال، على دفعات من مدير تنفيذي لأحد الكيانات التجارية المتعاقدة مع الرابطة، مقابل موافقتهم على زيادة مبلغ (27.000.000) سبعة وعشرين مليون ريال على قيمة أحد المشاريع التابعة للرابطة والمنفذ من الكيان التجاري، واستخدام الموظفين حسابات بنكية لكيانات تجارية عائدة لأقاربهم في استلام تلك الأموال بهدف إخفاء مصدرها.

القضية الثانية: إيقاف مدير مشاريع بشركة مقاولات كبرى لحصوله على مبلغ (1.900.000) مليون وتسع مئة ألف ريال على دفعات من أحد الكيانات التجارية، مقابل تمكين الكيان من الحصول على عقود بالباطن مع الشركة ضمن مشاريعها القائمة بالحرم المكي الشريف، واختلاسه مبلغ (50.000.000) خمسين مليون ريال من ذات الشركة بمشاركة أحد محاسبي الشركة "مقيم" نصيبه من المبلغ (25.000.000) خمسة وعشرين مليون ريال.

القضية الثالثة: بالتعاون مع البنك المركزي السعودي تم إيقاف (3) موظفين بأحد البنوك لقيامهم بتأسيس كيانات تجارية، وفتح حسابات بنكية لاستخدامها في إيداع مبالغ نقدية مقابل حصولهم على مبلغ (400) أربع مئة ريال من كل (100.000) مئة ألف ريال يتم إيداعها بتلك الحسابات، وإيقاف (4) مواطنين لقيامهم بتأسيس كيانات تجارية وفتح حسابات بنكية لاستخدامها في إيداع مبالغ نقدية مقابل حصولهم على نسبة من تلك المبالغ، وإيقاف (4) مقيمين لقيامهم بجمع المبالغ النقدية وإيداعها بتلك الحسابات، حيث بلغ إجمالي المبالغ التي تم إيداعها (150.000.000) مئة وخمسين مليون ريال تقريباً تم تحويلها لخارج المملكة.

القضية الرابعة: إيقاف كاتب عدل بإحدى المناطق لحصوله على مبلغ (2.600.000) مليونين وست مئة ألف ريال من رجل أعمال (تم إيقافه) مقابل إفراغ (4) صكوك بمساحة إجمالية تفوق (40.000) متر مربع بطريقة غير نظامية.

القضية الخامسة: إيقاف (4) من منتسبي إحدى الجامعات ومواطن ومقيم سبق لهم العمل بذات الجامعة؛ لتورطهم في تأسيس كيانات تجارية، والحصول على مشاريع من الجامعة بمبلغ (10.000.000) عشرة ملايين ريال، وتوقيع شهادات إنجاز أعمال غير صحيحة.

القضية السادسة: بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة تم رصد عدد من الإعلانات بوسائل التواصل الاجتماعي تتضمن ادعاء المعلنين فيها بتعديل الحالة الصحية إلى محصن بمقابل مالي، وبعد إجراءات البحث والتحقق ثبت تورط (20) مواطناً ومقيماً بتعديل حالتهم الصحية بطريقة غير نظامية، كما تم رصد عدد من الإعلانات تبين من خلال إجراءات البحث والتحقق أنها نصب واحتيال، وتم إحالة المتهمين للجهات المختصة.

القضية السابعة: بالتعاون مع وزارة الطاقة ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد باشرت الهيئة إجراءاتها حيال عدد من المواطنين والمقيمين لقيامهم بالتعدي على المساجد والاستفادة من خدمة التيار الكهربائي الخاصة بها، وجارٍ العمل على إحالتهم إلى الجهة المختصة ليتم اتخاذ اللازم بحق مرتكبيها وفق ما تقتضي به الأنظمة والتعليمات.

القضية الثامنة: إيقاف موظف بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإحدى المناطق ورجل أعمال ومقيم، لحصول الأول على مبلغ (126.646) مئة وستة وعشرين ألفاً وست مئة وستة وأربعين ريالاً من الثاني، مقابل توقيع شهادات إنجاز أعمال غير صحيحة.

القضية التاسعة: إيقاف متعاقدتين تعملان بالمركز الوطني للقياس بهيئة تقويم التعليم والتدريب لقيامهن بتسريب أسئلة اختبار القدرات والتحصيلي لعدد من أقاربهن.
القضية العاشرة: إيقاف موظف يعمل مراقباً ميدانياً ببلدية فرعية في إحدى المناطق لحصوله على مبلغ (264,050) مئتين وأربعة وستين ألفاً وخمسين ريالاً على دفعات لفترات متفاوتة، من عدد من الكيانات التجارية مقابل التغاضي عن المخالفات المرصودة على تلك الكيانات، وتورط (6) مقيمين تم إيقافهم قاموا بدفع تلك المبالغ.
القضية الحادية عشرة: القبض بالجرم المشهود على مقيم يعمل بإحدى الشركات المتعاقدة مع أمانة إحدى المناطق عند استلامه مبلغ (50.000) خمسين ألف ريال من أصل (80.000) ثمانين ألف ريال، مقابل إنهاء إجراءات معاملة قائمة بالإدارة العامة للمساحة في ذات الأمانة.
القضية الثانية عشرة: القبض بالجرم المشهود على رئيس قسم الرخص ببلدية فرعية في إحدى المناطق لحظة استلامه مبلغ (25.000) خمسة وعشرين ألف ريال مقابل إصدار رخصة بلدية لأحد الفنادق بطريقة غير نظامية.
القضية الثالثة عشرة: القبض بالجرم المشهود على موظف بلدية بإحدى المحافظات لحظة استلامه مبلغ (1.500) ألف وخمس مئة ريال، والذي يمثل الدفعة الأخيرة من مبلغ (17.500) سبعة عشر ألفاً وخمس مئة ريال، مقابل إنهاء إجراءات تثبيت أطوال قطعة أرض بطريقة غير نظامية، لتمكين مالكها من الحصول على تعويض كون الأرض تقع ضمن حدود أحد المشاريع بالمحافظة.
القضية الرابعة عشرة: القبض بالجرم المشهود على مراقب ميداني بإحدى البلديات لحصوله على مبلغ (10.000) عشرة آلاف ريال مقابل عدم إزالة مبنى سكني مخالف.
القضية الخامسة عشرة: القبض بالجرم المشهود على موظف يعمل بشركة المياه الوطنية لطلبه مبلغ (5.000) خمسة آلاف ريال مقابل إنهاء إجراءات تمديد شبكة المياه لأحد المواطنين.
القضية السادسة عشرة: إيقاف موظف في قسم التحصيل وممرضة يعملان بمستشفى عام بإحدى المناطق لحصولهم على مبالغ مالية مقابل السماح لعدد من المقيمين للاستفادة من الخدمات الطبية المقدمة من المستشفى بطريقة غير نظامية.
وتؤكد الهيئة أنها مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام، أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية، أو للإضرار بالمصلحة العامة، ومساءلته حتى بعد انتهاء علاقته بالوظيفة، كون جرائم الفساد المالي والإداري لا تسقط بالتقادم، وأن الهيئة ماضية في تطبيق ما يقتضي به النظام بحق المتجاوزين دون تهاون.

# 297طلب تنفيذ لأحكام أجنبية خلال 10 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/760679

المدينة - الرياض

**A A**

باشرت محاكم التنفيذ في المملكة تنفيذ 297 طلبًا تنفيذيًا لأحكام أجنبية وأحكام محكمين «محليين وأجنبيين»، بقيمة إجمالية وصلت إلى 2.4 مليار ريال، وذلك خلال العام الجاري 2021م، وأكدت الوزارة أن القضاء في المملكة يسهم بإنفاذ قرارات المحكمين والمحاكم الأجنبية وفقًا لاتفاقات دولية متبادلة؛ لضمان الحصول على الحقوق والتعاقدات، وتعزيز البيئة الاستثمارية، وتشجيع ودعم الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال العالمية، وبحسب إحصائية وزارة العدل، بلغت قيمة طلبات التنفيذ لأحكام المحكمين من داخل المملكة 1.1 مليار ريال، فيما بلغت قيمة الطلبات الأخرى الصادرة من محكمين ومحاكم أجنبية نحو 1.3 مليار ريال، ويأتي ذلك التزامًا من المملكة بالاتفاقيات الدولية في ميدان القضاء والتنفيذ، إذ يقضي النظام بتنفيذ الأحكام الأجنبية مباشرة عبر قاضي التنفيذ، دون الحاجة إلى إقامة إجراءات دعوى جديدة، وتعد

الأحكام الأجنبية -سواء الصادرة من المحاكم أو المحكمين- سندات تنفيذية وفقًا للمادة التاسعة من نظام التنفيذ، ويُقدَّم طلب تنفيذها مباشرة إلى قاضي التنفيذ وفقًا للنظام، عقب استكمال المتطلبات النظامية، سواء كانت صادرة من محاكم الدول الأجنبية، أو من محكمين أو هيئات تحكيم دولية.

# وزارة الصناعة: مبادرة لتدريب وتوظيف 1400 سعودي كمسؤولين بالمحاجر والكسارات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/760637

واس - الرياض

أعلنت وزارة الصناعة والثروة المعدنية عن بدء التسجيل في مبادرة تدريب 1400 سعودي وتوظيفهم كمسؤولين في المحاجر والكسارات، وذلك بتدشين البوابة الإلكترونية للمبادرة، خلال الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية برعاية معالي نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين المهندس خالد بن صالح المديفر، وبالشراكة مع كليات التميز، وصندوق الموارد البشرية "هدف" ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

وأكّد المهندس المديفر، أن قطاع التعدين في المملكة يشهد اليوم تطورًا مذهلاً وقفزات كبرى في ظل الدعم والرعاية من حكومة خادم الحرمين الشريفين، والجهود المتكاملة بين الوزارة والمستثمرين في القطاع الخاص، لتحقيق أهداف قطاع التعدين بأن يصبح الركيزة الثالثة للصناعة الوطنية، مشيراً إلى أن هذا البرنامج يهدف إلى ترجمة العلاقة بين الوزارة والمستثمرين إلى واقع حقيقي وخلق فرص وظيفية لأبناء الوطن.

وأشاد معاليه بالشركات التي تفاعلت مع المبادرة ووقعت العقود الأولية للتدريب والتوظيف، داعيًا المستثمرين في هذا القطاع المهم إلى المبادرة في التفاعل مع تنمية المجتمعات المحيطة للمواقع التعدينية والإسهام في تنميتها وتوظيف أبنائها وفق ما تنص عليه اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار التعديني الجديد.

ودعت الوزارة الراغبين في الالتحاق بهذه الوظائف إلى التسجيل في البرنامج التدريبي المصمم لهذا الغرض، تحت إشراف كليات التميز عبر الرابط**http://Qas.coe.com.sa** ، حيث تشمل رحلة المتدرب تسجيل المرشحين لاختيارهم من قبل الشركات الموظِفة وتوقيع العقود، لبدء مرحلة التدريب التي تستغرق حوالي 3 أشهر، لتشمل التدريب النظري والعملي في مواقع الرخص التعدينية ، ثم دخول المتدرب لمرحلة الاختبارات والتقييم في نهاية البرنامج، لتنتهي رحلة المتدرب بالتوظيف كمسؤول في المحاجر والكسارات، ويشمل التدريب والتوظيف عدة مناطق إدارية حول المملكة على دفعتين خلال العام.

وفي هذا السياق أعلنت الوزارة عن توقيع عقود عدد من الشباب السعوديين مجموعة من الشركات ، حيث عقدت الوزارة ورشة عمل مع اللجنة الوطنية للتعدين بمجلس الغرف السعودية للتعريف بهذه المبادرة ودعوة المستثمرين إلى المشاركة والتسجيل في بوابة المبادرة.

يُذكر أن وزارة الصناعة والثروة المعدنية قد أطلقت المبادرة في منتصف العام الحالي 2021، وذلك في إطار جهودها لتحقيق مستهدفات الإستراتيجية الشاملة للتعدين التي تضمنت خلق الفرص الوظيفية للمواطنين، وتنمية القطاع التعديني في المملكة من خلال تحسين الأداء البيئي وعمليات الصحة والسلامة في مشاريع القطاع، ورفع حضور المشاركة المجتمعية للمشاريع، ورفع الامتثال للاشتراطات والالتزامات وفق نظام الاستثمار التعديني ولائحته التنفيذية.

# عضو نيابة سابق يقترح استبدال الغرامات الكبيرة بالسجن

# مصادر «عكاظ»: مشروع النظام الجزائي يخفض تكاليف عقوبات الحبس بـ «البديلة»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2088348

أكدت مصادر «عكاظ» أن مشروع النظام الجزائي للعقوبات يهدف الى خفض تكاليف عقوبات السجن السالبة للحرية بالعقوبات البديلة، وتطبيق المبادئ والنظريات الجنائية الحديثة، كنظريات الحد من العقاب وانحسار الجرائم، وتحقيق العدالة الجنائية، وزيادة شعور ذوي المصلحة بالعدالة، إضافة الى حماية حقوق الإنسان. ونقلت المصادر أن عدداً من الجهات تواصل دراسة شاملة لآلية نظام للعقوبات البديلة مع التأكيد على انحصار الجهات المخولة بإيقاع العقوبات في المحاكم دون غيرها.

وتتمثل أبرز ملامح النظام في حصر نطاق العقوبة في الأفعال المنصوص عليها بنص نظامي، وحصر العقوبات التي توقعها جهات المحاكمة على العقوبات المنصوص عليها نظاماً، وهو ما يعرف بمبدأ (شرعية الجرائم والعقوبات) والتأكيد على انحصار المساءلة الجزائية على شخص مرتكب الجريمة دون غيره، وهو ما يعرف بمبدأ (شخصية العقوبة)، يضاف لها التأكيد على أن الأصل هو براءة المتهم من الاتهام المنسوب إليه، وهو ما يعرف بمبدأ (افتراض البراءة).

وفي شأن ذي صلة قدم عضو النيابة العامة السابق المحامي حكم الحكمي مقترحاً الى وزارة العدل بشأن تفعيل استبدال الاحكام البدنية من الحبس إلى العقوبة المالية في القضايا الجنائية التعزيرية عموماً والمنظمة خصوصاً.

وأوضح في خطاب وجهه لوزير العدل رئيس المجلس الاعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني إن أغلب المتهمين الذين تعامل معهم خلال عمله عضو نيابة عامة - سابقاً - ومحامياً حالياً لديهم الرغبة الجادة في افتداء سجنِهم، بدفع قيمة العقوبة المالية بحدها الأعلى المنصوص عليها في النظام الجزائي (التعزيرية) محل الحكم، مقابل قيام الجهات القضائية بعدم الحكم عليه بالعقوبة البدنية (السجن).

وأضاف الحكمي: من شأن الموافقة على تفعيل تقديم العقوبة المالية على العقوبة البدنية (السجن)، أن تسهم بزيادة الإيرادات الحكومية، إضافة إلى توفير التكاليف المالية التي تتحملها خزينة الدولة سنوياً عند سجن المحكوم عليهم شرعاً، إضافة لتلافي الأضرار الأخرى لعقوبة السجن على المتهم وذويه وغيرهم وهو ما يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية التي جعلت حفظ المال من الضروريات الخمس على أن يكون ذلك وفق ضوابط محددة منها على سبيل المثال استثناء عقوبات الحق الخاص وأصحاب السوابق.

واستند الحكمي في مقترحه إلى ما نصت عليه المادتان الخامسة والسادسة من نظام ايرادات الدولة التي منحت ميزات ومكافآت تشجيعية للجهات العامة وللموظفين حيث نصت المادة الخامسة على (يخصص للجهة التي تحقق زيادة في إيراداتها ضمن اعتمادات ميزانيتها ما يقابل 20% من الزيادة المتحققة في إيراداتها للسنة المالية المنتهية عن السنة السابقة عدا إيرادات الثروات الطبيعية وبيع العقارات والجزاءات والغرامات).

ونصت المادة السادسة من نظام إيرادات الدولة (تمنح مكافأة تشجيعية للموظفين الذين عملوا على تحقيق هذه الزيادة على ألا يتجاوز مقدار المكافأة الممنوحة لكل موظف ثلاثة رواتب في السنة المالية، وتحدد اللائحة ضوابط منح هذه المكافأة).

واستشهد المحامي الحكمي في معرض التفاصيل الى وجود أنظمة منحت المحاكم تقدير العقوبة بين السجن أو الغرامة أو بهما معاً التي تصل إلى ملايين الريالات مثل ما ورد في المادة 9 من نظام مكافحة التستر الذي فاضل بين عقوبة الحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

# «مكافحة الفساد» تكشف 16 قضية رشوة واختلاس: المتورطون من منسوبي «الرابطة» وموظفون حكوميون وشركات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2088392

صرح مصدر مسؤول في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بأن الهيئة باشرت عدداً من القضايا الجنائية خلال الفترة الماضية، وجارٍ استكمال الإجراءات النظامية بحقهم. وكانت أبرز القضايا على النحو الآتي:

رشوة بـ 5.7 مليون ريال

القضية الأولى: تورط 3 مواطنين من منسوبي رابطة العالم الإسلامي لحصولهم على مبلغ 5.767.500 خمسة ملايين وسبعمئة وسبعة وستين ألفاً وخمسمئة ريال، على دفعات من مدير تنفيذي لأحد الكيانات التجارية المتعاقدة مع الرابطة، مقابل موافقتهم على زيادة مبلغ 27.000.000 سبعة وعشرين مليون ريال على قيمة أحد المشاريع التابعة للرابطة والمنفذ من الكيان التجاري، واستخدام الموظفين حسابات بنكية لكيانات تجارية عائدة لأقاربهم في استلام تلك الأموال بهدف إخفاء مصدرها.

اختلاس 50 مليون ريالالقضية الثانية: إيقاف مدير مشاريع بشركة مقاولات كبرى لحصوله على مبلغ 1.900.000 مليون وتسعمئة ألف ريال على دفعات من أحد الكيانات التجارية، مقابل تمكين الكيان من الحصول على عقود بالباطن مع الشركة ضمن مشاريعها القائمة بالحرم المكي الشريف، واختلاسه مبلغ 50.000.000 خمسين مليون ريال من ذات الشركة بمشاركة أحد محاسبي الشركة «مقيم» نصيبه من المبلغ 25.000.000 خمسة وعشرون مليون ريال.

**150**مليونا تحويلات للخارج

القضية الثالثة: بالتعاون مع البنك المركزي السعودي تم إيقاف 3 موظفين بأحد البنوك لقيامهم بتأسيس كيانات تجارية، وفتح حسابات بنكية لاستخدامها في إيداع مبالغ نقدية مقابل حصولهم على مبلغ 400 أربعمئة ريال من كل 100.000 مائة ألف ريال يتم إيداعها بتلك الحسابات، وإيقاف 4 مواطنين لقيامهم بتأسيس كيانات تجارية وفتح حسابات بنكية لاستخدامها في إيداع مبالغ نقدية مقابل حصولهم على نسبة من تلك المبالغ، وإيقاف 4 مقيمين لقيامهم بجمع المبالغ النقدية وإيداعها بتلك الحسابات، حيث بلغ إجمالي المبالغ التي تم إيداعها (150.000.000) مئة وخمسين مليون ريال تقريباً تم تحويلها لخارج المملكة.

**2.6**مليون ريال لإفراغ 4 صكوكالقضية الرابعة: إيقاف كاتب عدل بإحدى المناطق لحصوله على مبلغ (2.600.000) مليونين وستمئة ألف ريال من رجل أعمال تم إيقافه مقابل إفراغ 4 صكوك بمساحة إجمالية تفوق 40.000 متر مربع بطريقة غير نظامية.

الحصول على 10 ملايينالقضية الخامسة: إيقاف 4 من منسوبي إحدى الجامعات ومواطن ومقيم سبق لهم العمل بذات الجامعة؛ لتورطهم في تأسيس كيانات تجارية، والحصول على مشاريع من الجامعة بمبلغ 10.000.000 عشرة ملايين ريال، وتوقيع شهادات إنجاز أعمال غير صحيحة.

تورط في تعديل الحالة الصحيةالقضية السادسة: بالتعاون مع وزارة الداخلية ووزارة الصحة تم رصد عدد من الإعلانات بوسائل التواصل الاجتماعي تتضمن ادعاء المعلنين فيها بتعديل الحالة الصحية إلى محصن بمقابل مالي، وبعد إجراءات البحث والتحقق ثبت تورط 20 مواطناً ومقيماً بتعديل حالتهم الصحية بطريقة غير نظامية، كما تم رصد عدد من الإعلانات تبين من خلال إجراءات البحث والتحقق أنها نصب واحتيال، وتم إحالة المتهمين للجهات المختصة.

تعدٍ وسرقة تيار كهربيالقضية السابعة: بالتعاون مع وزارة الطاقة ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد باشرت الهيئة إجراءاتها حيال عدد من المواطنين والمقيمين لقيامهم بالتعدي على المساجد والاستفادة من خدمة التيار الكهربائي

الخاصة بها، وجارٍ العمل على إحالتهم إلى الجهة المختصة ليتم اتخاذ اللازم بحق مرتكبيها وفق ما تقتضي به الأنظمة والتعليمات.

**126**ألفا لشهادات غير صحيحةالقضية الثامنة: إيقاف موظف بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإحدى المناطق ورجل أعمال ومقيم، لحصول الأول على مبلغ 126.646 مئة وستة وعشرين ألفاً وستمئة وستة وأربعين ريالاً من الثاني، مقابل توقيع شهادات إنجاز أعمال غير صحيحة.

تسريب أسئلة وتغاضي عن مخالفات

القضية التاسعة: إيقاف متعاقدتين تعملان بالمركز الوطني للقياس بهيئة تقويم التعليم والتدريب لقيامهما بتسريب أسئلة اختبار القدرات والتحصيلي لعدد من أقاربهما.

القضية العاشرة: إيقاف موظف يعمل مراقباً ميدانياً ببلدية فرعية في إحدى المناطق لحصوله على مبلغ 264,050 مئتين وأربعة وستين ألفاً وخمسين ريالا على دفعات لفترات متفاوتة، من عدد من الكيانات التجارية مقابل التغاضي عن المخالفات المرصودة على تلك الكيانات، وتورط (6) مقيمين تم إيقافهم قاموا بدفع تلك المبالغ.

**80**ألفا لإنهاء إجراءات معاملةالقضية الحادية عشرة: القبض بالجرم المشهود على مقيم يعمل بإحدى الشركات المتعاقدة مع أمانة إحدى المناطق عند استلامه مبلغ 50.000 خمسين ألف ريال من أصل 80.000 ثمانين ألف ريال، مقابل إنهاء إجراءات معاملة قائمة بالإدارة العامة للمساحة في ذات الأمانة.

القضية الثانية عشرة: القبض بالجرم المشهود على رئيس قسم الرخص ببلدية فرعية في إحدى المناطق لحظة استلامه مبلغ 25.000 خمسة وعشرين ألف ريال مقابل إصدار رخصة بلدية لأحد الفنادق بطريقة غير نظامية.

**17**ألفا لتثبيت أطوال أراض

القضية الثالثة عشرة: القبض بالجرم المشهود على موظف بلدية بإحدى المحافظات لحظة استلامه مبلغ 1.500 ألف وخمسمئة ريال، والذي يمثل الدفعة الأخيرة من مبلغ 17.500 سبعة عشر ألفاً وخمسمئة ريال، مقابل إنهاء إجراءات تثبيت أطوال قطعة أرض بطريقة غير نظامية، لتمكين مالكها من الحصول على تعويض كون الأرض تقع ضمن حدود أحد المشاريع بالمحافظة.

القضية الرابعة عشرة: القبض بالجرم المشهود على مراقب ميداني بإحدى البلديات لحصوله على مبلغ 10.000 عشرة آلاف ريال مقابل عدم إزالة مبنى سكني مخالف.

**5**آلاف لتمديد شبكة مياه

القضية الخامسة عشرة: القبض بالجرم المشهود على موظف يعمل بشركة المياه الوطنية لطلبه مبلغ 5.000 خمسة آلاف ريال مقابل إنهاء إجراءات تمديد شبكة المياه لأحد المواطنين.

القضية السادسة عشرة: إيقاف موظف في قسم التحصيل وممرضة يعملان بمستشفى عام بإحدى المناطق لحصولهم على مبالغ مالية مقابل السماح لعدد من المقيمين للاستفادة من الخدمات الطبية المقدمة من المستشفى بطريقة غير نظامية.

وتؤكد الهيئة أنها مستمرة في رصد وضبط كل من يتعدى على المال العام، أو يستغل الوظيفة لتحقيق مصلحته الشخصية، أو للإضرار بالمصلحة العامة، ومساءلته حتى بعد انتهاء علاقته بالوظيفة، كون جرائم الفساد المالي والإداري لا تسقط بالتقادم، وأن الهيئة ماضية في تطبيق ما يقتضي به النظام بحق المتجاوزين دون تهاون.

# مطالبة "نزاهة" بالتصدي للفساد العلمي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 05 ربيع ثاني 1443هـ - 10 نوفمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2087734

طالب عدد من أعضاء الشورى «نزاهة»، بالتصدي للفساد العلمي، ومحاسبة أي باحث ينسب بحوثاً ودراسات لنفسه لم يقم بتحريرها ويستعين بآخرين لكتابتها ويكتفي بتقديمها في مؤتمرات أو للترقيات، وثمن الشوريون في 7 مداخلات التقريرين

السنويين لنزاهة للعامين 1441/1440، 1442/1441.
وأكد المجلس في جلسته على البرنامج الوطني لتنمية قطاع تقنية المعلومات استكمال حوكمة أعماله والمواءمة مع الجهات ذات العلاقة، ووضع خطة عمل تعكس مستوى التقدم في مبادراته ومؤشرات أدائه، لضمان تحقيق أهداف البرنامج وتنمية وتطوير قطاع تقنية المعلومات. والإسراع في استكمال تطوير الاستراتيجية التفصيلية للبرنامج وأخذ مرئيات العموم بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة بقطاع تقنية المعلومات وصناديق الاستثمار الجريء في رسم الاستراتيجية للبرنامج.
والعمل مع هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، لإنشاء مراكز للبحث والتطوير والابتكار لقطاع تقنية المعلومات، بمشاركة الشركات العالمية الرائدة في قطاع تقنية المعلومات بما يخدم التنمية المستدامة لقطاع تقنية المعلومات بالمملكة.

# منح الجنسية للمتميزين والمبدعين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/760641

## إبراهيم محمد باداود

لقي الأمر السامي الذي صدر مؤخراً بمنح الجنسية لعدد من أصحاب الكفاءات المتميزة والخبرات والتخصصات النادرة أصداء إيجابية كبيرة في المجتمع، فالأسماء التي تم منحها الجنسية تمتعت بقيمة مهمة في العديد من التخصصات المختلفة مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والاستثمار وغيرها من المجالات التنافسية.
تعزيز وتطوير القدرات والسعي نحو الاستدامة والتنافسية العالمية يتطلب العمل على كافة المحاور المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية أو فكرية، فبناء الأمم لا يعتمد على محور واحد فقط بل يجب أن يكون هناك دمج واتحاد للمحاور والركائز مجتمعة لتأسيس كيان قوي يواجه التحديات المستقبلية.
كثير من دول العالم المتقدمة تفتح أبوابها وتمنح جنسيتها للكفاءات والمتميزين ومن يمتلكون أعلى معايير الكفاءة المهنية وذلك في إطار ضوابط وقواعد محددة.
وفي إطار السعي لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 وتعزيز القدرات وفي مقدمتها تطوير رأس المال البشري تم طرح العديد من المبادرات مثل تحسين مخرجات التعليم وتنمية القدرات البشرية الوطنية منذ مرحلة الطفولة حتى الوصول إلى سوق العمل، إضافة إلى طرح برنامج منح الإقامة المميزة والذي انطلق العام الماضي والبدء في تقديم الجنسية للكفاءات المتميزة من أصحاب التخصصات النادرة والخبرات العالمية المميزة لتواكب المرحلة الحالية والتي تتطلب وجود مختصين بارزين وعالميين في بعض التخصصات لتعمل جنباً إلى جنب مع الكفاءات الوطنية مما يساهم في تبادل الأفكار والخبرات المختلفة.
لم تعد المملكة جاذبة فقط للمستثمرين والسياح أو الحجاج والمعتمرين بل أصبحت أيضاً بيئة جاذبة للكفاءات البشرية العلمية العالمية واستقطاب أصحاب الخبرات النادرة والإنجازات العلمية المبدعة والمتميزين والموهوبين من أصحاب العقول المهاجرة لتشجيع تلك الفئة للعودة لتوطين تلك الأفكار وتطبيقها في مجتمعنا ودمجهم ليكونوا جزءاً من النسيج المجتمعي ليعملوا صفاً واحداً لتحقيق الأهداف والآمال والطموحات الكبرى ليكون الوطن في مصاف الدول المتقدمة.

# الجنسية السعودية لمن يستحقها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2088338

## عقل العقل

عيش في المملكة هذه السنوات تغيرات سريعة ومدروسة تتماشى مع العصر الذي نعيش فيه، صدور أمر الملك سلمان بن عبد العزيز الأسبوع الماضي بمنح الجنسية السعودية لعدد من الكفاءات العالمية المتخصصة في مجالاتها يصب في مشهد السعودية الجديد التي تعمل كقوة سياسية واقتصادية مؤثرة في العالم، ولكي تكون كذلك تحتاج إلى استقطاب مثل هذه الكفاءات المميزة.

في العقود الماضية كنا نسمع ونقرأ عن قضية العقول العربية المهاجرة للغرب والتي في الغالب ذهبت للدراسة هناك ولم تعد لأسباب متعددة منها الأجواء العلمية والأكاديمية المتطورة، إضافة إلى الميزات الاقتصادية التي يحصلون عليها هناك، طبعا موضوع هجرة تلك العقول لم يتوقف؛ لأن الظروف في أغلب الدول العربية أو في دول العالم الثالث لا زالت طاردة وقاتلة للكفاءات في أغلب التخصصات.

دول الخليج العربي وعلى رأسها المملكة بقوتها الاقتصادية والسياسية والبشرية استثمرت مداخيل النفط في الإنسان أولا وفي التنمية بشكل عام، وقرار التجنيس الأخير لا يعني أن بلادنا لا يوجد فيها كفاءات أو أن هذا القرار سوف يكون على حساب الكفاءات الوطنية، أمريكا وهي قائدة العالم سياسيا وعسكريا ولديها الملايين من الكفاءات الأمريكية في أغلب المجالات لم تنغلق على ذاتها وتقول إنها مكتفية ولا تحتاج عقولا مميزة ومبدعة، بل العكس الاستقطاب مستمر والحال كذلك في دول أوروبا الغربية، الكفاءات الخليجية التي ذهبت للغرب للدراسة في الأغلب عادت لأوطانها لوجود المحفزات المتعددة.

المملكة تعيش ومنذ تأسيسها مرحلة تنمية شاملة لم تتوقف وكثير من الكفاءات وغير الكفاءات عاشت وعملت في المملكة بكل أريحية وعدل ومساواة وبعض من منحوا الجنسية الأسبوع الماضي لهم سنوات كثيرة يقيمون في البلد وأتذكر منهم المخرج المسرحي من أصل عراقي الأستاذ سمعان العاني والذي لدوره ونشاطه منذ سنوات في تأسيس وإخراج العديد من المسرحيات السعودية، وقد وثق الأستاذ تجربته الثرية في كتاب مهم بعنوان «المسرح السعودي.. تجربة وقراءة توثيقية»، وقامت بنشره مشكورة المجلة العربية والتي تتحفنا كعادتها بمثل هذه الإصدارات المميزة.

مثل هذه القرارات تعطي دلالات أننا بالفعل نعيش في عالم صغير جدا وأساسه المواطن الكوني الذي لا يرتبط بمفاهيم قديمة وكذلك هي الدول، بعض وسائل الإعلام الغربية الناطقة بالعربية تناولت هذا القرار السعودي وكالعادة بسلبية بغيضة وركزت على نظام الجنسية السعودية وهذا يختلف عن القرار الملكي الأخير والذي يستقطب الكفاءات الثقافية والدينية والعلمية والرياضية والذي أساسه الإضافة والتكريم لمن عملوا وتميزوا في تخصصاتهم في العالم، الكفاءات الدينية الحاصلة على الجنسية السعودية هي أصوات حقيقية ووسطية وخير مثال للدين الإسلامي بعيدا عن التشدد والمزايدة السياسية، ومما يلفت النظر في استعراض أسماء من حصلوا على الجنسية السعودية أنهم من جنسيات وديانات ومذاهب متنوعة، مما يبعث برسالة أن المملكة دول لكل البشر لا تفرق بينهم على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي.

المملكة قبل عام أقرت نظام الإقامة المميزة والذي يعطي الحاصلين عليها مزايا إضافية كما المواطن، وهذا النظام معمول فيه في بعض الدول المجاورة، اليوم تقدم المملكة على خطوة مهمة في مسألة استقطاب الكفاءات والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط أو على الأقل الاعتماد عليه لما فيه من مشاكل خطيرة على الدول المنتجة.

وفي سياق شخصي لمن تم منحهم الجنسية السعودية هذا الأسبوع لي تجربة وموقف مع أحدهم وهو الطبيب عماد الدين كنعان أحد أشهر جراحي الأعصاب على مستوى العالم وهو الذي يعمل منذ سنوات في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، حيث أجرى لي عملية معقدة وطويلة في الفقرات العنقية، فقد فرحت له وأهنيه بهذه المناسبة الجميلة.



---

**حقوق الإنسان في الصحافة**

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443 - 17 نوفمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1919016

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 12 ربيع ثاني 1443هـ - 17 نوفمبر 2021م

https://www.al-madina.com/article/760638